رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

غرفة أبها
ABHA CHAMBER

ورقة عمل

مقترح الشراكة الصناعية التكاملية بين دول مجلس التعاون الخليجي

إعداد : مركز البحوث والمعلومات - غرفة أبها

2024م - 1445هـ

تمهيد

إن قضية التكامل الاقتصادي تعد من أهم القضايا التي تواجه العمل العربي المشترك، والتي يجب أن ينتبه العالم العربي إليها في ظل التطورات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الدولية وتتوافر في الوطن العربي جميع مقومات التكامل الاقتصادي مما يجعل التكامل ليس فقط ممكناً بل متميزاً عن سواه من تجارب الدول الأخرى وذات خصوصية للاسباب الاتية:

- يعد الوطن العربي من أغنى مناطق العالم في احتياطي البترول الخام، إذ تشكل حصة الدول العربية من إجمالي الاحتياطي المؤكد العالمي 55.7%، وتشكل حصته 26.5% من إجمالي الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي عام 2020 ويتواجد النسبة الاكبر من هذه الاحتياطات فى دول مجلس التعاون الخليجى.
- بلغت مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الدول العربية نحو 197 مليون هكتار، ويشكل إجمالي مساحة المراعي الطبيعية نحو 375.9 مليون هكتار.
- يعد الوطن العربي سوقاً واسعة قوامها 461 مليون نسمة وتمثل قوة شرائية كبيرة تتركز معظمها فى دول مجلس التعاون الخليجى، وهي سوق مؤهلة لتحقيق التكامل الاقتصادي حيث يمثل الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية 3.5 تريليون دولار عام2022 تحتل دول مجلس التعاون الخليجى النسبة الاكبر منه بقيمة تبلغ 2.1 ترليون دولار بنسبة 60%.

مبادرة الشراكة الصناعية التكاملية لدول مجلس التعاون الخليجى - كنواة للتكامل الاقتصادي العربي

تمثل الشراكة التكاملية الصناعية لدول مجلس التعاون الخليجى نموذجاً عمليا لتحقيق التكامل الصناعي العربي، بداية من توحيد الموارد والقدرات التنافسية وتحويلها إلى صناعات ذات قيمة مضافة للاقتصادات الوطنية في دول الشراكة، والتي تمتلك قوة شرائية وبشرية كبيرة ، مع توفر الجهود والعمل الجماعي، بما يؤدي إلى تعزيز أداء ومرونة سلاسل الإمداد وخلق المزيد من فرص العمل وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الصناعات الحيوية وذات الأولوية في هذه الدول.

تجدر الإشارة إلى أن مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج، تبلغ 11.5% فيما يبلغ إجمالي عدد السكان في هذه الدول 57.4 مليون نسمة غالبيتهم من الشباب ، بما يشكل ركيزة رئيسية لتحقيق تكامل صناعي خليجى يحقق التنمية المستدامة والازدهار.

وسيعزز من نجاح هذه المبادرة ، الاهتمام المتزايد بالقطاع الصناعى فى الدول الاعضاء والاستراتيجيات الطموحة التى تم اقرارها بكل دولة ، حيث تستهدف المملكة العربية السعودية تحقيق استثمارات صناعية تقدر بـ453.2 مليار دولار بحلول 2030 وتوفير 1.6 مليون وظيفة جديدة بحلول 2030 وتستهدف الامارات العربية المتحدة تحقيق 81.7 مليار دولار استثمارات صناعية بحلول 2031 وتستهدف سلطنة عمان أن تصل الصناعات الغير بترولية الى 91.6 % من الناتج المحلى الاجمالى بحلول 2040 ، وفى قطر تستهدف تحقيق نسبة نمو 5.4 % للقطاع الصناعى سنويا حتى 2030، وتسعى البحرين الى أن يمثل القطاع الصناعى 14.5 % من الناتج المحلى الاجمالى بحلول عام 2026 .وتستهدف الكويت زيادة الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى قطاع الصناعة بثلاثة اضعاف.

الأهداف الاستراتيجية لمبادرة الشراكة الصناعية التكاملية الخليجية

تهدف الشراكة إلى ترسيخ دعائم العمل الخليجى المشترك سعياً نحو توطين وتعميق القدرات الصناعية الوطنية ، على اعتبار أنها قاطرة النمو في الأعوام المقبلة ونواة التنمية الاقتصادية المستدامة، مع استهداف مضاعفة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلى الإجمالي وزيادة حجم الصادرات ذات التنافسية العالية، بجهود تكاملية لصنع فارق تنموي يستند إلى ما تملكه هذه الدول من مقومات وذلك من خلال:

- تطوير صناعات قادرة على المنافسة عالمياً وتعزيز الإنتاج المحلي وتنمية صناعات مستدامة وقادرة على المنافسة عالمياً في القطاعات الرئيسية، وذلك من خلال تسريع وتسهيل استثمارات الشركات في القطاعات التكاملية، وسلاسل القيمة المترابطة لتحقيق المرونة والاكتفاء الذاتي والتنوع الاقتصادي في الدول الاعضاء.
- تحقيق سلاسل توريد مضمونة ومرنة بهدف تعزيز تأمين ومرونة سلاسل التوريد للحد من الاضطرابات الناجمة عن تحديات الإمداد العالمية وذلك من خلال استغلال الفرص التي يتيحها توفر سلاسل قيمة متكاملة، مما يؤدي إلى تحسين الامن الاقتصادي وضمان الحماية من تقلبات الأسعار.
- السعي لتحقيق نمو قائم على الاستدامة يتوافق مع الالتزامات الدولية بشأن العمل من أجل المناخ من خلال الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة ومنخفضة الكربون واستخدام الموارد الطبيعية بكفاءة أكبر وخلق اقتصاد دائري لتدوير النفايات.
- تعزيز نمو وتكامل سلاسل القيمة والتجارة بين الدول الاعضاء من خلال تكامل وترابط سلاسل القيمة التي تعزز المدخلات والمخرجات عبر مختلف مجالات القطاع الصناعي حيث ترتكز الشراكة على تمتع الدول الاعضاء بالموارد الطبيعية المتكاملة والقدرات الصناعية والابتكار التكنولوجي والسوق المحلية القوية وتنمية التجارة البينية ومع دول العالم.
- تعزيز قطاعات التصنيع ذات القيمة المضافة من خلال التركيز على قطاعات التصنيع في عموم سلاسل القيمة التي تضيف قيمة اقتصادية كبيرة مع توفير بيئة استثمارية جذابة وابتكارات تكنولوجية تسهم في تنمية القطاعات القائمة على المعرفة.

منظومة العمل وحوكمة فرق عمل المبادرة لتحديد القطاعات ذات الأولوية واختيار المشروعات

وللعمل على تحقيق نتائج عملية نقترح البدء بتفعيل حوكمة منظومة العمل لضمان سرعة التنفيذ والتنسيق بين فرق عمل الدول الأعضاء وذلك كما يلي:

- تسمية أعضاء اللجنة التنفيذية من ممثلى دول مجلس التعاون الخليجى والبدء بعقد اجتماعات تنسيقية.
- اعتماد النظام الأساسي للشراكة من الدول الأعضاء.
- إعداد دليل الانضمام للشراكة والموافقة عليه من الأعضاء.
- تفعيل نظام حوكمة الشراكة الصناعية التكاملية وآلية العمل.
- تفعيل فرق العمل الرئيسية للقطاعات ذات الأولوية (قطاع الأدوية ، الكيماويات ، البلاستيك ،المعادن) وتعيين قائد للقطاع من دولة محددة.
- تفعيل فريق الممكنات من الدول والذي تتمثل مهمته في بحث الممكنات والحوافز للمشروعات المقترحة من القطاع الخاص مع الفريق المعني من كل دوله.
- التواصل مع شركات القطاع الخاص في الدول الأعضاء وحصر قائمة بالشركات التى تبدى الاهتمام بالشراكة.
- زيارة الدول الاعضاء ومقابلة بعض الشركات والجهات الحكومية المعنية ومناقشة أهم التحديات والممكنات والمزايا والإعفاءات والحلول التمويلية.
- عقد ورش عمل للقطاعات التي تم الاتفاق عليها بحضور عدد كبير من الشركات من الدول الأعضاء بهدف التعريف بالشراكة واهدافها وجمع المرئيات الاولية عن الفرص والممكنات والحوافز وتلقي مقترحات المشروعات ليتم تقييمها من قبل فرق القطاعات واللجنة

التنفيذية ومن ثم عرضها على اللجنة العليا وتم تحديد المشروعات محل التعاون الصناعي المشترك عن طريق المرور بعدد من المراحل كما يلي:

أ. **تحديد الأولويات الوطنية لكل دولة طرف:** وذلك من خلال مراجعة اولويات كل دولة عضو من حيث خطط التصنيع والانتاج، الرؤية المستقبلية لهيكل الصادرات والواردات للدولة، مع التركيز على المنتجات والصناعات التي تتمتع الدولة بميزة تنافسية عالية في انتاجها.

ب. **تحديد المزايا النسبية لكل دولة:** بما تملكه من خامات وسلع وسيطة يمكن استخدامها لإنتاج سلع نهائية وذلك لتحقيق التكامل في سلاسل القيمة بين الدول الاعضاء ويتم خلال هذه المرحلة إجراء تقييم شامل لظروف السوق لتحديد الممكنات والقيود على الانتاج لهذه السلع في كل دولة وكذلك تحديد وتحليل كافة اشكال التعاون السابقة بين الدول اعضاء الشراكة.

ج. **تعيين القطاعات ذات الاهتمام المشترك بين الدول الاعضاء:** وذلك من خلال تحديد القطاعات ومجالات التعاون ذات الاهتمام المشترك بين دولتين او أكثر من الدول الاعضاء، واختيار هيكل المشروع وموقعه بناء على دراسة مقارنة بين الدول المعنية لتحديد السوق الاكثر ملائمة لإقامة المشروع به من حيث تكلفة الانتاج وتوافر الخبرات والتكنولوجيا اللازمة ومدى استيعاب السوق لحجم الانتاج المتوقع وفرص تصديره للخارج، مع اعطاء الاولوية لفرص التعاون القائمة بالفعل والتركيز عليها.

د. **تحديد قائمة مختصرة بالمشروعات ذات الأولوية:** وذلك للتركيز عليها خلال المرحلة الاولى من الشراكة مع وضع خطة زمنية محددة لتنفيذها واصدار ما يلزم من قرارات لتسريع عملية التنفيذ ومتابعة تنفيذها من خلال اللجنة العليا للشراكة على ان يتم تقسيم جميع المشروعات المقترحة وفقا لمعيارين هما التأثير الاقتصادي وإمكانية التنفيذ كما يلي:

- **<u>الأثر الاقتصادي</u>**: مراعاة أن تكون المشروعات المقترحة في المرحلة الأولى ذات أثر اقتصادي عالي، وأن تكون المشروعات المدرجة في هذه المرحلة تخلق قيمة ذات أهمية استراتيجية لاقتصاد الدولة المضيفة من حيث التركيز على الجوانب ذات الأولوية مثل أثر تلك المشروعات فى تعميق الصناعة المحلية، ورفع التنافسية والنمو الاقتصادي.
- **<u>إمكانية التنفيذ:</u>** من أهم العوامل التي تحدد مدى إمكانية التنفيذ أن يكون هناك نشاط قائم بالفعل (أو في طور التخطيط له) بالإضافة إلى مدى إمكانية تعيين الفاعلين الوطنيين المفترض بهم قيادة المشروعات في مختلف مجالات التعاون، بالإضافة لما سبق تزداد إمكانية التنفيذ كلما توافرت الموارد المطلوبة لقيام المشروع، ووفقا لسرعة تأثير المشروع حال تشغيله ، وبناء على هذه المراحل وآلية العمل يقترح تحديد المجالات الصناعية الأساسية في إطار الشراكة الخليجية وهي (المعادن والصناعات القائمة عليها الواح الطاقة الشمسية – الرقائق الإلكترونية -الصناعات البتروكيماوية - الصناعات الدوائية).

التوصيات

- قيام الدول الاعضاء بتحديد محفظة استثمارية تستهدف الفرص التي تساهم في زيادة القيمة المضافة.
- تشجيع البعثات التجارية والصناعية للدول الأعضاء.
- تبادل الخبرات الصناعية في المراحل المختلفة من تكامل سلسلة القيمة ونقل المعرفة بين الدول الاعضاء.
- تنظيم قمة للاستثمار الصناعي بين دول مجلس التعاون الخليجى.
- أهمية تطوير منصة موحدة للمشروعات الاستثمارية فى دول المجلس تكون بمثابة ملتقى للجهات الحكومية وشركات القطاع الخاص تعرض فيها الفرص الاستثمارية وآليات الشراكة والتسهيلات الادارية واللوجستية للبدء بهذه المشروعات.
- أهمية وجود شركة استشارية لإدارة المرحلة الاولى من المبادرة وذلك لتجميع المعلومات الاقتصادية للدول مثل أهم الواردات والصادرات والخامات والموارد والمكونات وتحويلها لفرص استثمارية جاذبة وكذلك تذليل العقبات وايجاد مقترحات جديدة تساهم في التشجيع على الاستثمار.
- أهمية وجود مدير مشروعات متفرغ لمتابعة تنفيذ المشروعات والتكليفات والتنسيق بين الجهات المعنية مثل اللجنة التنفيذية واللجان الفنية وفرق عمل الممكنات.
- تشجيع الدول العربية فى مراحل لاحقة للانضمام الى مبادرة الشراكة الصناعية التكاملية الخليجية للاستفادة من المقومات بهذه الدول،واقتراح عقد اجتماعات تعريفيه لكبار المسئولين وممثلي وزارات الصناعة والقطاع الخاص في الدول العربية لعرض التفاصيل الخاصة بالشراكة وآليات الانضمام إليها ومزايا إنشاء مشروعات مشتركة فى دول مجلس التعاون الخليجي.